



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)

واقع وفرص التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين

على طرفي الخط الأخضر

إعداد

رجا الخالدي

منسق البحوث، ماس

شهدت السنوات الماضية تزايداً ملحوظاً في المعاملات الاقتصادية بين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل، وتستعرض هذه الورقة أشكال هذه العلاقات المتنامية ونطاقها وأهميتها، وتركز بوجه خاص على تجارب المدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية. رغم شح البيانات والمراجع ذات الصلة، يسعى هذا الاستعراض إلى تسليط الضوء على المجالات الواعدة التي تتيح تبني إجراءات وسياسات من قبل السلطات المحلية والوطنية لتسهيل وتشجيع هذه العلاقات الاقتصادية.¹

لقد انطوت التبعية الاقتصادية الفلسطينية وخضوع كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة المحاصر للهيمنة الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، وقبل ذلك المناطق العربية داخل إسرائيل، على تفاوت متزايد في مستويات النمو ومعدلات المعيشة بين مختلف تلك المناطق فيما بينها حسب الوضع القانوني الخاص الذي يحدد علاقتها مع الاقتصاد الإسرائيلي (Shehadeh and Khalidi, 2014). على الرغم من ذلك أطلق الفلسطينيون عدداً من المبادرات المجتمعية التي سعت إلى تعزيز الاعتماد على النفس على الصعيدين الإنتاجي والاقتصادي، وتنامت المناشدة بالانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقود الماضية، إلا أن هذه المبادرات لم تكن متماسكة أو مُحكمة على نحو وافٍ، ولم يتابعها الفلسطينيون بصورة جدية تكفل ارتفاعها إلى إستراتيجية متكاملة بديلة عن الالتحاق الدولي بالأسواق الإسرائيلية والوسطاء الإسرائيليين ومسار نمو الاقتصاد الإسرائيلي.

مقابل ذلك، تكتسب عملية تخطيط التنمية الفلسطينية في اتجاه إعادة الروابط الاقتصادية التاريخية مع المناطق العربية في إسرائيل أهمية للطرفين، حيث تخضع المناطق العربية في الداخل وعلى مدى قرابة 70 عاماً لسياسات استعمارية إقصائية وتعاني من انعدام التوازن الهيكلي والفجوات التي تشوب علاقاتها مع الاقتصاد الإسرائيلي الأوسع (Khalidi and Shehadeh, 2017) لكن مع ارتفاع مستويات المعيشة في أوساط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل إلى 5-6 أضعاف أقرانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سعى هؤلاء أيضاً إلى اكتساب قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية في إطار علاقتهم مع النظام الإسرائيلي (اليهودي)، الذي يُعتبرون فيه مواطنين كاملين الحقوق صورياً فقط، مع أنه جرى إقصاؤهم منه بصورة فعلية على مدى ثلاثة أجيال.

تطور العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الفلسطينية عبر الخط الأخضر

لم يكن الفصل القسري والمصطنع على امتداد الخط الأخضر، والذي يرسم الحدود في العلاقات القائمة اليوم بين الفلسطينيين في مناطق الجليل/الثلث/النقب ونظرانهم في الضفة الغربية قائماً في الأصل قبل العام 1948. فقد كانت نابلس بمثابة مركز تجاري وإداري للبلدات والقرى المحيطة بها من جميع الجهات، وكانت توفر متنفساً للمناطق العربية الداخلية البعيدة عن الساحل الفلسطيني، بينما كانت حيفا تشكّل منطقة جذب للعمال من الأرياف وتمثل بوابة تجارية تطل على الغرب. عموماً كانت العلاقات الاقتصادية والتدفقات التجارية والمالية والبشرية تسير حسب محاور تحددها الجغرافية والتقسيم الإداري الموروث من الحقبة العثمانية وليس الحدود التي رسمتها الحروب والاحتلال والجدار الأمني الخ... على الرغم من إزالة العقبات التي كانت مفروضة على الحركة والتبادل التجاري بين الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام 1967، فقد بقيت هذه العلاقات مقيدة بفعل الآثار التي أفرزها فصلهم وعزلهم عن بعضهم بعضاً في أعقاب النكبة.

منذ سريان اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية، تزايد التبادل الاقتصادي بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر في صورة رحلات التسوق الجماعية التي كان المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل يقومون بها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وفي السياحة الدينية في مدينة القدس. بينما تسببت الانتفاضة الثانية والجدار العازل في وأد هذه المرحلة المؤقتة التي عاشها

¹ استُخلصت هذه الورقة الخلفية من أبحاث شارك بإجرائها الباحث عام 2014 وتم تحديثها ومراجعة نتائجها لغرض مناقشتها في لقاء طاولة مستديرة، بالإضافة إلى مقالات المؤلف الأخيرة حول "الاقتصاد الإقليمي العربي" في إسرائيل (المشار لها في النص).

الفلسطينيون في إعادة اكتشاف بعضهم بعضاً، خاصة منذ حصار قطاع غزة، وشهدت السنوات القليلة الماضية ظهور علاقات وأخذت أشكالاً جديدة تتناسب مع الظروف التي يعيشها كلا المجتمعين الفلسطينيين وقوى العرض والطلب في الأسواق التي يتبادلون بواسطتها. فقد برز تفاعل نشط بين الأسواق الفلسطينية والمتسوقين من التجمعات السكانية القريبة في المثلث والجليل، الذين يجتازون الحدود لزيارة الأسواق في شمال الضفة الغربية التي تقل فيها الأسعار وتمتلى بالسلع التي تناسبهم. مع تنامي اهتمام الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل بالسياحة الإقليمية والعالمية في السنوات الأخيرة، انضمت رام الله وبيت لحم إلى أريحا باعتبارهما وجهات يفضلها هؤلاء الفلسطينيون لقضاء عطلات قصيرة في الضفة الغربية في وسط عربي خالص.

بالنظر إلى القيود المفروضة على الحركة والتنقل، والتي تحد من قدرة الفلسطينيين على دخول إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تسير معظم التدفقات الاقتصادية في اتجاه واحد، حيث يشتري الفلسطينيون من إسرائيل السلع والخدمات من الضفة الغربية، بما فيها القدس ويصعب على التجار أو المستهلكين من الأراضي المحتلة الوصول إلى المناطق العربية وأسواقها في الداخل. بينما تبدو الدوافع التي تقف وراء هذا القدر المتنامي من التبادلات التجارية مرتبطة بعوامل اقتصادية (التكلفة) في معظمها، فهناك الأسس الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية التي تشكل قاعدة متينة تدفع الفلسطينيين إلى إعادة الارتباط فيما بينهم ضمن منطقة فلسطين التاريخية، وحيثما كان ذلك ممكناً. مع ذلك، يشكل هؤلاء المستهلكون سوقاً مهماً لمناطق معينة في شمال الضفة الغربية (المناطق التي تقع بالقرب من الجليل والمثلث) وجنوب الضفة الغربية (المناطق القريبة من النقب). بالنظر إلى تعدد قنوات التبادل التي تشمل جملة من القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا السوق ما يزال غير مستغل، ويتسم بالعفوية ويفتقر إلى التنظيم المطلوب.

ربما يُعتبر قطاع الفنادق والسياحة والمطاعم هو القطاع الذي يستحوذ على نصيب الأسد من الطلب في أوساط المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل. يأتي الاستهلاك في هذا القطاع في صورة رحلات يومية، يُمضي فيها الفلسطينيون من إسرائيل اليوم في التجول أو التسوق أو تناول وجبات الطعام في المطاعم والجلوس في المقاهي وقضاء اليوم في المنتزهات الترويحية. مع ذلك، تنزل فئة أخرى من السياح الفلسطينيين القادمين من إسرائيل في فنادق الضفة الغربية (ولا سيما في رام الله وأريحا وبيت لحم)، وعادة ما يمضي هؤلاء عدة ليالٍ في هذه الفنادق إذا سمحت لهم عطلهم بذلك. ويتخذ هؤلاء السياح من هذه الفنادق قاعدة ينطلقون منها لاستكشاف المعالم والأسواق المحلية في المدن التي تقع فيها. من جانب آخر، يزور أبناء الضفة الغربية المدن العربية في إسرائيل ويتجولون فيها عندما يحصلون على التصاريح الإسرائيلية التي تيسر لهم ذلك (والتي تصدر نادراً وعادة خلال فترات الأعياد الإسلامية والمسيحية). غير أن توافد الزوار على هذه الوجهة متدنٍ نسبياً، ويخضع لقيود جمة ولا يستهدف مشاريع الأعمال أو الأسواق العربية الفلسطينية دائماً (باستثناء الزوار الذين يقصدون المدن التي تتركز فيها كثافة سكانية من العرب، مثل عكا والناصرة وحيفا ويافا).

تأخذ الأموال التي ينفقها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في قطاع تجارة التجزئة في الضفة الغربية ثلاثة أشكال:

- مشتريات العائلات أو المشتريات بالكميات من المنتجات الغذائية الطازجة أو المصنّعة، والأحذية، والملابس والأقمشة والجلود، والأثاث وغيرها من المستلزمات المنزلية من الأسواق في أيام السبت أو في نهاية الأسبوع في مراكز جنين ونابلس وبرطعة وطولكرم وقلقيلية، بشكل أسبوعي أو شهري.
- "رحلات التسوق" الفردية والجماعية والجولات الترويحية في الأسواق الراقية في نابلس ورام الله وبيت لحم، ومؤخراً في أسواق الخليل المتميزة والعامرة بالبضائع (رغم بُعدها عن التجمعات السكانية العربية في شمال إسرائيل ووسطها)، وفي أسواق البلدة القديمة في القدس (التي تشهد الزيارات الجماعية للزوار الذين يقصدون الأماكن الدينية).
- مشتريات الجملة من المنتجات الزراعية لشمال الضفة الغربية والتي يتم تسويقها في الجليل والمناطق الشمالية من إسرائيل في مواسمها.

أظهرت أبحاث ميدانية أجريتها سابقاً (الخالدي والسطري، 2014) وكذلك دراسة مسحية غير منشورة (مدار، 2013) أن "صادرات" أخرى من الضفة الغربية إلى الأسواق العربية في إسرائيل تشمل الأغذية والأثاث والصناعات المعدنية ومنتجات الحجر والرخام محلية الصنع، والتي يجري تسويقها بصورة رئيسية من خلال التجار الفلسطينيين في إسرائيل. وفيما يتصل بقطاع الخدمات، دأبت بعض البلديات والضواحي التي تقع على امتداد الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل، وعلى مدى سنوات عديدة، على توفير خدمات تصليح السيارات للفلسطينيين من إسرائيل، وذلك على الرغم من القيود الأمنية والقانونية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الاستفادة من هذه الخدمات. بالنظر إلى الطابع غير الرسمي الذي يحيط هذه المعاملات، فليس هناك من أدلة موثقة حول حجمها، غير أنه يُنظر إليها في عمومها على أنها تعود بالمنفعة الواضحة على كلا الطرفين.

يجد المرء جملة من الشواهد الحديثة على النشاط التجاري في قطاع الخدمات الصحية، حيث يُقبل الفلسطينيون من إسرائيل على الضفة الغربية للاستفادة من علاج الأسنان وتقويمها، وهي خدمات لا يغطيها التأمين الصحي والاجتماعي الإسرائيلي. ومن القطاعات الجديدة الواعدة التي تتساوى في أهميتها مع هذا القطاع، قطاع الخدمات التعليمية التي توفرها الضفة الغربية للطلبة الفلسطينيين في سن التعليم الجامعي، ممن ينتسبون للدراسة في الجامعات الفلسطينية، لا سيما أولئك الذين يأتون من الجليل للدراسة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين. فمن بين ما يزيد على 7,000 طالب منتظم في هذه الجامعة، شهد عدد الطلبة الفلسطينيين القادمين من إسرائيل زيادة كبيرة أخيراً، حيث ارتفع هذا العدد إلى 3,000 طالب بحلول العام 2014.² يبدو أن التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي والطلب على العمالة باتت تفتح آفاقاً جديدة لتوظيف الشباب الفلسطينيين في إسرائيل في وظائف الخدمات الفنية والإدارية الطبية التي تتطلب قدرًا محدوداً من المهارات الخدمية، ويعمل عدد متزايد منهم كممرضين وفنيين ومعالجين في المستشفيات والمراكز الطبية الإسرائيلية. لقد قطع هذا التفاعل والاندماج شوطاً بعيداً أفضى برئيس الجامعة العربية الأمريكية إلى التأكيد على "أننا نحن الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية والفلسطينيون من الجليل أصبحنا مجتمعاً واحداً"، وأن الجامعة العربية الأمريكية قد أصبحت بمثابة "جامعة الجليل العربية".

تبرز أشكال أخرى من التفاعل بين الفلسطينيين في قطاعات الخدمات الأخرى، كقطاع الخدمات المالية والقانونية والمحاسبية، حيث يملك بعض الفلسطينيين من إسرائيل حسابات في بنوك فلسطينية بالضفة الغربية لأغراض تجارية في معظمها. وفي المقابل، يقدم المحامون والمحاسبون الفلسطينيون من إسرائيل مجموعة من الخدمات لزيائهم من الضفة الغربية والقدس لإنجاز معاملاتهم الشخصية والتجارية وغيرها من المعاملات. في الوقت الذي يعمل فيه عدد من الخبراء الفلسطينيين من إسرائيل في رام الله وفي غيرها من المدن أو يقطنون فيها حيث يقدمون الخدمات في المجالات القانونية وفي الدعاية والإعلام والمحاسبة وتيسير التجارة وغيرها من الخدمات المهنية، فهم في واقع الأمر يضيفون القيمة إلى القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات في الضفة الغربية من خلال الشركات والمؤسسات التي يعملون لديها.

في الاتجاه الثاني، تجد مجموعة من المنتجات الغذائية العربية المصنّعة في إسرائيل طريقها إلى رفوف المحلات التجارية في أسواق الضفة الغربية والقدس (من قبيل لبنة طمرة، وطحينة الهلال أم الفحم، وأرز شقحة الناصرة). فضلاً عن ذلك، فما يزال عدد من مشاريع الأعمال يستثمر في الضفة الغربية منذ العام 2010، حيث:³

- افتتح أحد المحلات الشهيرة بصناعة الحلويات الشرقية فرعاً له في رام الله.
- افتتح مصنع لصناعة الأبواب المعدنية في سخنين فرعين له في جنين ورام الله.
- أسس مستثمر من الناصرة مصنعاً للمشروبات الكحولية في بيت لحم.
- أطلقت شركة للأعمال الكهربائية مشروعاً مشتركاً مع شركة تعمل في نفس مجالها في رام الله.

² مقابلة مع د. مفيد قصوم، نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية، الجامعة العربية الأمريكية في جنين، حزيران/يونيو 2014.

³ الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها، الموقع الإلكتروني: <http://www.nazareth-chamber.org.il>

- افتتح مصنع للطحينة والحلاوة في أم الفحم فروعاً له في جنين ونابلس ورام الله.
- أنشأت محلات لبيع الألبسة الفاخرة من الجليل نقاط اتصال تجارية لها في رام الله وبيت لحم ونابلس.
- أنشأ مصنع للجبس في سخنين مصنعاً موازياً له في رام الله.

في الوقت نفسه، فمع شروع الفلسطينيين في إسرائيل إلى الانتقال للعمل إلى مهن أخرى، كعمال النقل الذين يعملون لحسابهم الخاص (سائقي الشاحنات التجارية والباصات العمومية)، فقد بات هؤلاء يملكون ميزة خاصة تمكنهم من تقديم خدمات النقل للشاحنين والركاب الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل وإلى موانئها البحرية والجوية. وصار هؤلاء العمال يشكلون حلقة أساسية لا يُستغنى عنها في السلسلة العامة للتجارة الفلسطينية-الإسرائيلية في قطاع الخدمات. علاوة على ذلك، تقدم المكاتب التي تنظم الرحلات السياحية والمشتغلون فيها في الجليل خاصة بعض خدمات نقل السياح الذين يدخلون إلى الضفة الغربية عبر إسرائيل. في قطاع العقارات، يعمل بعض الفلسطينيين من إسرائيل على شراء شقق أو حتى أراضٍ في الضفة الغربية، بما فيها مدينة روابي. في الواقع، يجب استيفاء شروط خاصة من أجل تحاشي صفقات شراء الأراضي التي يعترضها التزوير والتي تُعقد بالنيابة عن اليهود الإسرائيليين. على وجه الخصوص، ينبغي الحصول على "أذن شراء" بعد فحص أمني من قبل السلطة الفلسطينية في كل صفقة من صفقات شراء العقارات والأراضي.

فضلاً عن هذه العلاقات التي تشهد قدراً من التنوع والدينامية بين الفلسطينيين في إسرائيل والمدن الرئيسية في شمال الضفة الغربية ووسطها، فقد باتت مناطق أخرى، ولا سيما بيت لحم والقدس، تجذب أعداداً من الزوار للأماكن المقدسة. ما تزال تنظم على مدى سنوات عديدة، رحلات أسبوعية بالحافلات التي تنقل المواطنين من المثلث والجليل إلى القدس للصلاة في رحاب المسجد الأقصى. يقضي هؤلاء الزوار يوم زيارتهم بين أروقة أسواق البلدة القديمة بعد أداء صلاة الجمعة، بحيث يشكلون دفعة منتظمة يمكن الاعتماد عليها في بث الحياة في أسواق القدس العتيقة، ناهيك عما يوفره من التضامن وتوثيق عرى العلاقات الاجتماعية. كما يزور المسيحيون الفلسطينيون من جميع أرجاء البلاد بيت لحم والقدس القديمة في المناسبات الدينية وفي مواسم العطل الأخرى، حيث يهيئون مقوماً آخر من مقومات الطلب والتعاون الاقتصادي الذي يتخطى الحدود والحوجز العسكرية. تمثل مدينة الخليل نقطة جذب للمتسوقين وطلبة الجامعات العرب من التجمعات السكانية القريبة منها في النقب وتوفر أسواق المدينة التي تتميز بغناها وبالحياة التجارية فيها العديد من الخيارات أمام المستهلكين.

تقديرات لحجم التبادلات التجارية والدوافع الكامنة لدى المستهلكين

لا تتوفر إحصاءات رسمية منشورة حول أي من طرفي العلاقة، لتقدير حجم هذه المعاملات. في الوقت الذي تورد فيه الإحصائيات الرسمية الفلسطينية عن قطاع السياحة نسبة النزلاء في الفنادق حسب جنسياتهم، بمن فيهم "الإسرائيليون" الذين يُعتبرون مواطنون فلسطينيون في إسرائيل، فلا تعكس هذه البيانات سوى صورة جزئية عن قطاع واحدة دون غيره. تصدر الشرطة السياحية الفلسطينية إحصائيات ترصد أعداد "الزيارات" التي يقوم بها السياح في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية حسب جنسياتهم. غير أن الطريقة التي تُجمع فيها هذه البيانات تشتمل على تعداد السياح من نقاط متعددة، كما تنطوي في جانب منها على عد مزدوج للزيارة الواحدة من مواقع مراقبة مختلفة في المدينة نفسها. كما ترصد البلديات أو الغرف التجارية في بعض مدن الضفة الغربية تدفقات الزوار، فالمعلومات لا يتم جمعها بطريقة ممنهجة ومنتظمة.

توفر نتائج مسح ميداني غير منشور حول هذه التبادلات، أجراه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في العام 2013 (مدار، 2013)، التقديرات الوحيدة المتاحة للقيمة الإجمالية لنفقات الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى رصد العقبات التي تقف في طريق توسيع هذه التبادلات التجارية من الناحيتين الحقيقية والمتوقعة. حسب هذا المسح، تقدّر القيمة الإجمالية لمشتريات الأسر الفلسطينية في إسرائيل من السلع والخدمات من أسواق الضفة الغربية ومزودي الخدمات فيها بنحو 1.1 مليار شيكل سنوياً (أي ما يقارب 310 مليون دولار أمريكي). من مجمل إنفاق جميع الأسر الفلسطينية في إسرائيل على

السلع الرئيسية في سلة المستهلك (الأغذية والملابس ومواد التنظيف ومستحضرات التجميل) والتي تقترب من 14 مليار شيكل، يقدر المسح بأن تلك الأسر تنفق ما يقارب 900 مليون شيكل منها في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ما يقدر بـ40 مليون شيكل تنفقها هذه الأسر على السلع الاستهلاكية المعمرة (الأثاث والأجهزة الكهربائية). فضلاً عن ذلك، يقدر المسح بأن الأسر الفلسطينية في إسرائيل تنفق نحو 49 مليون شيكل على المطاعم و24 مليون شيكل على الفنادق والمنتجعات. ويمكن إضافة مبلغ يقدر بـ89 مليون شيكل ينفقه فلسطينيو الداخل على التعليم الجامعي في الضفة الغربية إلى هذه المبالغ، وذلك من جملة ما يقرب من 160 مليون شيكل ينفقونها على الخدمات الرئيسية التي يشملها هذا القطاع.

في الوقت الذي يبدو فيه أن هذه التقديرات تُعتبر محافظة لكونها تغطي أكثر الجوانب البارزة في التبادلات التجارية فقط، فإن مصادر أخرى تعززها وتؤيدها، بما فيها تقرير أصدرته السلطات الإسرائيلية تفيد بأن إنفاق المستهلكين الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية بلغ 800 مليون شيكل خلال العام 2010 (الإدارة المدنية الإسرائيلية، 2010). يعتبر التقدير الذي خرج به المسح الذي أجراه مركز "مدار" حول إجمالي النفقات في عام 2013 مؤشراً معقولاً على النمو الثابت في تلك التبادلات. بناءً على ذلك، ينبغي النظر إلى هذه التبادلات على أنها مضافة إلى تلك التي ترصدها الإحصائيات الرسمية. مع ذلك، يعادل هذا التقدير لمبيعات السلع والخدمات التي يشتريها الفلسطينيون من إسرائيل التي لا يتم تسجيلها، ما يقرب نصف قيمة الصادرات الفلسطينية المسجلة إلى إسرائيل.

كما تشير النتائج التي خلص إليها المسح إلى أن ما نسبته 27% من مجموع الأسر الفلسطينية في إسرائيل زارت الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في الشهر للتسوق فيها، حيث يبلغ متوسط حجم الإنفاق 813 شيكلاً في السنة لكل أسرة. كان ما يقارب 15% من إجمالي إنفاق الأسر المذكورة على الملابس و5% من إجمالي إنفاقها على المنتجات الغذائية في الضفة الغربية. وحسب التقديرات التي خرج بها المسح، فقد زار ما نسبته 14% من الأسر الفلسطينية الضفة الغربية لغايات السياحة والترفيه، وأنفقت كل أسرة 1,300 شيكل في المتوسط في السنة خلال هذه الزيارات. تشير هذه التقديرات المحافظة إلى أن متوسط ما ينفقه الطلبة في جامعات الضفة الغربية يبلغ 3,300 شيكل (على مدى السنة الأكاديمية). يفيد 12% من مجموع الأسر الفلسطينية من إسرائيل بأنهم استفادوا من خدمات تصليح السيارات في كراجات الضفة الغربية. في المقابل، صرح ما نسبته 38% بأنهم زاروا مطاعم الضفة الغربية مرة واحدة على الأقل في السنة.

تشير البيانات الإجمالية التي نشرتها وزارة السياحة الفلسطينية إلى أن عدد الليالي التي قضاها الفلسطينيون من إسرائيل في الفنادق ارتفعت إلى 105,555 ليلة فندقية في العام 2013، وذلك بالمقارنة مع 93,177 ليلة فندقية سجلها العام 2012 (السلطة الفلسطينية، 2014). وصل هذا العدد إلى 150,000 بحلول عام 2016، أو ما نسبته 11% من المعدلات السنوية لشغل الغرف الفندقية الفلسطينية. بلغ عدد السياح الفلسطينيين الوافدين من إسرائيل إلى الفنادق الفلسطينية عام 2016 حوالي 87,000 شخص، أو ما نسبة 19% من مجموع النزلاء في الفنادق الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، تتولى الشرطة السياحية الفلسطينية احتساب البيانات التي تنشرها السلطة الفلسطينية حول إجمالي زيارات "السياحة الداخلية" من خلال عدد من نقاط المراقبة المقامة على مداخل المدن الرئيسية في الضفة الغربية. تشير هذه البيانات، التي قد تشمل حداً من العد المزدوج، إلى زيادة ثابتة في أعداد رحلات السياحة الداخلية التي يقضيها الفلسطينيون القادمون من إسرائيل في الضفة الغربية. في العام 2012، بلغ عدد زيارات هؤلاء الفلسطينيين 842,908 زيارة وقد شهد هذا العدد زيادة في العام 2013، حيث ارتفع إلى 950,572 زيارة. من الواضح أن هذا التدفق المتنامي لا يشكل مجرد ظاهرة اقتصادية يحركها تفاوت الأسعار بين المناطق أو مجرد ظاهرة يمكن وضع حد لها على الحاجز أو بموجب نظام الإغلاق، بل تعبر عن تدفق اجتماعي وثقافي طبيعي وعن فراغ ينبغي العمل على ملئه.

تشير التقارير إلى أن أكثر مدينة يؤمها المتسوقون الفلسطينيون من إسرائيل هي مدينة جنين، ثم تأتي منطقة طولكرم بعدها (وهي تشمل قلقيلية وقرية برطعة التي يقسمها الجدار العازل). يعكس هذا الوضع المسافة القائمة بين التجمعات السكانية العربية في الجليل والمثلث وهذه المناطق في الضفة الغربية. في الواقع، تشير الأسر التي استطلعت المسح إلى أن المسافة تشكل العقبة الرئيسية أمام توسيع التبادلات التجارية التي تجريها التجمعات السكانية الفلسطينية إلى مناطق أخرى تبعد عن جانبي الحدود. يؤكد المسح على النتيجة البديهية بأن الدافع الرئيسي الذي يقف وراء هذه التجارة الاستهلاكية يكمن في الفرق في تكلفة السلع نفسها أو السلع التي تشبه بعضها بعضاً بين إسرائيل والضفة الغربية. غير أن هذا العامل الذي يحفز الطلب يتوافق مع الراحة التي يشعر بها المتسوقون ومع عوامل الجذب الاجتماعية-الثقافية، وهو ما تفتقر إليه المراكز التجارية في إسرائيل. كما يؤكد على هذه النتيجة تقييم الأفراد المستطلعة آراؤهم للمعاملة التي يلقونها من التجار ومزودي الخدمات في الضفة الغربية، حيث صنفها 40% من الأسر الممسوحة على أنها ممتازة/جيدة جداً و50% منها على أنها جيدة/مقبولة.

منذ 2010، عملت السلطات الإسرائيلية على تشجيع هؤلاء الفلسطينيين على التسوق في البلدات القريبة من الحدود في الضفة الغربية، وأطلقت دعاية واسعة حولها باعتبارها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني وبوصفها إنجازاً مادياً من منجزات "السلام الاقتصادي" الإسرائيلي: "إن السماح للعرب الإسرائيليين بالدخول بحرية إلى المدن الفلسطينية يمثل شاهداً حياً على الطريقة التي يخدم فيها تحسين الأوضاع الأمنية السكان الفلسطينيين بمجموعهم. وتتنظر الإدارة المدنية والقوات الأمنية إلى هذا التحسن الاقتصادي على أنه نتيجة مباشرة للوضع الأمني الذي بات يشهد هدوءاً نسبيًا" (الإدارة المدنية الإسرائيلية، 2010). يدل هذا الأمر على أن السياسة الرسمية الإسرائيلية لا تعارض إعادة الارتباط بين الفلسطينيين، بل إنها عملت في واقع الأمر على تشجيع الظروف المواتية التي تتيح له الاستمرار والتوسع دون أن ترى أن مثل هذه الروابط قد تهدد السيطرة الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

إن المؤسسات الوحيدة التي تبدي الاهتمام والنشاط في متابعة هذه العلاقات التجارية أو تعزيزها وتشجيعها هي الغرف التجارية في المدن الرئيسية ذات الصلة. ما يزال الأمر يقتضي من السلطات ومشاريع الأعمال المحلية التعامل مع القضايا الإشكالية القائمة، من قبيل توفير المساحات الضرورية للمواقف المركزية للسيارات والحافلات، ومعالجة رفع الأسعار لدى بعض التجار الجشعين، وتوفير الآليات المناسبة للدفع (بخلاف طريقة التسديد النقدي) وغير ذلك من الجوانب اللوجستية. هذا بالإضافة إلى معالجة الحساسيات الثقافية المتبادلة التي تتغلغل أحياناً في العلاقة الاجتماعية الداخلية بين الفلسطينيين. تشمل هذه الجوانب مصطلحات اللغة العبرية المستخدمة في المحادثات وأسلوب الحياة الذي يحياه السياح الفلسطينيون من إسرائيل، وهو ما يعزز انطباع بعض الفلسطينيين بأن أقرانهم من إسرائيل يستطيعون تحمل قدر ذاته من النفقات أو المطالبات التي يتحملها المتسوقون اليهود الإسرائيليون. غير أن السلوكيات الإشكالية التي يُقدم عليها بعض الفلسطينيين من إسرائيل بين الفينة والأخرى، عندما يزورون مدن الضفة الغربية، تذكي العواطف في بعض الأحيان وتفضي إلى استقطاب الرأي العام على كلا جانبي الخط الأخضر.⁴ من جهة أخرى، فقد أفضى تحويل ما يزيد على مليار شيكل يدره إنفاق المستهلكين المحتملين على أسواق الضفة الغربية إلى استياء بعض تجار التجزئة في البلدات العربية في إسرائيل بسبب هذا التحول الذي طرأ على الأنماط الاستهلاكية.

في الواقع، فما تزال هذه العلاقات الاقتصادية خارجة عن دائرة رقابة معظم المؤسسات والوزارات والجهات القائمة على إعداد السياسات الفلسطينية، إما بسبب طبيعتها غير الرسمية التي تقتصر على التدوين والتسجيل أو بسبب الصعوبات السياسية المتأصلة في العمل الذي يستهدف تنظيم هذه العلاقات وإضفاء طابع منهجي عليها. هناك من الأسباب ما يسوغ للسلطة الفلسطينية أن تبذل المزيد من العناية والانتباه لتعزيز هذه المصالح التجارية والاستثمارية المشتركة وترتيب أولوياتها. لكن لا ينبغي أن يؤدي إهمال هذه المسألة إلى تأخير المساعي التي تستهدف المواءمة بين التدابير السياسية والاستثمارات على المستويات المحلية في

⁴ في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014، بعدما وجّه مقني إحدى المدن دعوة أثارت جدلاً واسعاً، ودعا فيها إلى منع الفلسطينيين من دخول المدينة بسبب "أخلاقهم غير المقبولة"، ووجهت هذه الدعوة بمعارضة سياسية حاسمة على المستوى المحلي.

مدن الضفة الغربية، التي تبرز فيها تلك المعاملات وبانت تشكل ملمحاً بارزاً في ضمان استدامة سبل عيش سكان هذه المدن ومصادر رزقهم فيها. في هذا المقام، يجب أن تأخذ الغرف التجارية والمؤسسات التي تمثل القطاع الخاص زمام القيادة في تصميم واقتراح إجراءات حماية المستهلك وتيسير التجارة. من المؤكد أن هناك اهتمام جدي من قبل الغرف المعنية بهذا الموضوع واستعداد للتعاون من أجل رفع مستوى الوعي العام ووعي الأطراف الحكومية وإعداد الإجراءات التي ترمي إلى توسيع نطاق الآثار المحتملة المترتبة عليه والارتقاء بالفائدة المتأتية منه. تترك هذه المؤسسات المحلية، التي تضطلع بوظائف مهمة في حل المشاكل وإدارة المساحات التابعة للبلديات من أجل تيسير حركة مئات المركبات والأسر وتوافدها على المدن التي تعمل فيها، أهمية هذه التدفقات بالنسبة إلى الاقتصاد المحلي، وتحث على الارتقاء بمستوى التنسيق على المستوى الإقليمي والوطني.

ليس لهذه الغرف التجارية من نظراء سوى غرفة تجارية واحدة داخل إسرائيل، وهي الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها. وقد استضافت هذه الغرفة عشرات الوفود من الضفة الغربية، وعقدت اجتماعات مع رجال الأعمال العرب من الجليل، ونظمت الزيارات الميدانية إلى الأماكن المقدسة والفعاليات الثقافية المشتركة، إلى جانب تنظيم مشاركة عشرات الشركات والمصانع في المعارض الفلسطينية في الضفة الغربية. كما وقّعت الغرفة التجارية والصناعية في الناصرة وضواحيها مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة بيت لحم من أجل زيادة مستوى التعاون وتنظيم الإجراءات التي تحكم الاستثمارات المشتركة وتعزيز العلاقات التجارية بين المدينتين.

سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية وترسيخ المصالح المشتركة

من شأن تعزيز الروابط بين شمال الضفة الغربية وشمال إسرائيل والعلاقات التجارية بين المناطق الفلسطينية بعمومها توفير بديلاً عن "الاندماج دون التكامل"، الذي يشكل القوة الدينامية الكامنة في العلاقات الاقتصادية العربية-اليهودية منذ العام 1967 (Sa'di 1995). من أبرز العقبات التي تعترض تكثيف هذا التعاون الاقتصادي:

- انعدام الاستقرار السياسي والأمني على المستوى العام.
 - الحواجز العسكرية التي تقبمها قوات الاحتلال الإسرائيلية والقيود التي تفرضها على الحركة والتنقل وعلى المعابر.
 - الاختلافات الثقافية التي تتبع من التنوع الذي يسم طبيعة المواجهة مع الاحتلال.
 - المشاكل الناشئة عن وسائل الدفع التي لا يمكن الوثوق بها.
 - الصعوبات المرتبطة بخدمة ما بعد البيع عبر الحدود وتصليح السلع المبيعة.
 - العزلة النسبية للتجمعات السكانية الفلسطينية على كلا جانبي الحدود عن الأسواق والأعمال التجارية الإقليمية.
 - غياب الشركات والمستثمرين الذين يتكفلون بتنسيق الاستثمار والمشاريع التجارية.
- هناك جملة من الإجراءات الممكنة لجسر الفجوة في إحساس التجار ب"المسؤولية الاجتماعية" تجاه زبائنهم من الداخل:
- إظهار الأخلاق الحميدة والترحيب بالزبائن.
 - المشاركة في المعارض والمهرجانات والمبيعات والأنشطة الترويجية الأخرى وتنظيمها.
 - تخزين تشكيلة/مجموعة متنوعة من النماذج والمنتجات التي يسعى الزبائن إلى الحصول عليها.
 - الحرص على تنافسية الأسعار وجودة السلع ووسائل الراحة اللازمة في أمكنة التسوق.
 - الإعلان المستمر وأعمال الدعاية الجذابة والمركزة.
 - تقديم المشورة للزبائن حول المواقع المحلية التي يمكنهم زيارتها والمطاعم التي يستطيعون أن يجربوها.
 - المحافظة على التواصل مع الزبائن، وتذكيرهم وإقامة الصداقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية معهم.
 - إظهار المصداقية والاحترام للزبائن بحيث يعودون إلى منازلهم بانطباع جيد عن تجار الضفة الغربية.
 - ترويج المنتجات الفلسطينية في مواسمها وتشجيع الزبائن على شراء البدائل عن المنتجات الإسرائيلية.

ما يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه على مستوى السلطات الحكومية والمحلية والقطاع الخاص. نورد هنا بنود أولية لخطة عمل يمكن أن تقدم الحلول المجدية والفعالة، فيما لو تم اعتمادها من قبل الجهات المختصة والمعنية.

على مستوى السلطة الفلسطينية:

- إطلاق حملات التوعية الاجتماعية-الثقافية التي تستهدف الفلسطينيين في الضفة الغربية والفلسطينيين من مواطني إسرائيل، بغية معالجة مختلف المفاهيم الخاطئة حول ثقافة الطرف الآخر.
- توفير التسهيلات المصرفية والتدخل لدى بنك إسرائيل لحل مشاكل وسائل السداد.
- توفير المعاملة التفضيلية للمستثمرين والتجار والمنتجين الفلسطينيين من إسرائيل في الوصول إلى الأسواق.
- مراقبة وتيسير دخول الفلسطينيين من إسرائيل إلى الضفة الغربية والمناطق المحيطة بها من أجل فهم احتياجاتهم على نحو أفضل وضمان الترحيب بهم وأنهم يشعرون بأنهم في بلدهم.
- إعداد آليات التحكيم وإنفاذ القوانين المحلية والمشاركة، بما فيها الآليات غير الرسمية التي تتيح مساءلة التجار الفلسطينيين من إسرائيل عن الممارسات التجارية ووسائل الدفع الرديئة.
- اتخاذ التدابير الخاصة والآليات القانونية التي تكفل حماية المزارعين الفلسطينيين من المخاطر المالية والعقبات المرتبطة بتصدير منتجاتهم إلى السوق العربي في الداخل.

دور السلطات المحلية:

- سد فجوة القيادة بين المنطقتين من خلال حملات التوعية المحلية وتوحيد الجهود التي ترمي إلى:
 - تيسير تدفقات الإنفاق الاستهلاكي من جانب الفلسطينيين من إسرائيل في الضفة الغربية.
 - حل المشاكل المتصلة بالصورة المشتركة والمواقف والنزعة الإقليمية.
 - إشراك السلطات المحلية في القرى العربية في إسرائيل في ترويج السياحة والتسوق في الضفة الغربية وحل القضايا الإشكالية حال وقوعها.
- تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارات المشتركة من خلال المعارض التجارية وحملات الدعاية.
- إنشاء جمعيات/شركات التسويق لتنظيم تجارة المنتجات التي تصدرها المناطق الزراعية، بحيث تستهدف أسواقاً ومواسم وفئات محددة من المستهلكين، بمن فيهم الفلسطينيين في إسرائيل.
- تطوير مواقف السيارات والخدمات الأخرى التي تقدمها البلديات للزوار الفلسطينيين من إسرائيل.

قطاع الأعمال في الضفة الغربية وفي البلدات العربية في إسرائيل:

- المشاركة في أنشطة ترويج التجارة والمعارض على كلا الجانبين.
- دراسة جدوى تأسيس مشاريع مشتركة عابرة للحدود.
- تيسير التجارة العربية-العربية والتعاون في قطاع النقل من أجل خلق الفرص التجارية لأصحاب المشاريع الفلسطينيين في إسرائيل وتقليص التكاليف على الشاحنين من الضفة الغربية.
- إطلاق الاستثمارات الجديدة في المناطق العربية في إسرائيل، إلى جانب تصنيع البدائل للمنتجات المستوردة في الضفة الغربية لتسويقها لمنفعة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

من ناحية إستراتيجية، فإن أهمية الروابط بين شمال الضفة الغربية والشمال العربي في إسرائيل تكمن في نظرة شاملة لمواجهة مع الاستعمار الإسرائيلي والبحث عن سبل لمواجهة، بالنظر إلى المناطق العربية الفلسطينية المختلفة الخاضعة للنظام الإسرائيلي الاقتصادي الواحد على أنها عناصر تكاملية طبيعية، وأسواقاً ملائمة لبعضها بعضاً وتوفر أصولاً مشتركة لبقائها ونموها وتمييزها على المدى الطويل. فقد دبت الحياة في هذه التبادلات في غضون سنوات قليلة، وياتت اليوم تشكل ظاهرة سوق عضوي أكثر منها نتيجة سعت السياسات إلى إخراجها إلى النور. لذلك، ليس أمام إعادة الارتباط والاندماج بين هذه المناطق إلا الاستمرار،

مع أو دون ترويجها وتنظيمها على نحو منظم، وبصرف النظر عن العقبات المادية التي يمكن أن تعوقها. ينبغي على الحكومة والسلطات المحلية وقادة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني الإقرار بالأفاق الجديدة التي يتحها تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

أسئلة للنقاش:

1. هل يمكن أن يوفر هذا التعاون الفلسطيني-الفلسطيني أسواق ومصادر استثمار بديلة عن المزيد من التبعية للسوق الإسرائيلي؟
2. لماذا لم تلقى ظاهرة استقبال فلسطيني الداخل اهتمام من قبل القطاع الرسمي، مثل حملات استضافة، وتشجيع الاستثمار، ومتابعة خاصة من قبل حماية المستهلك؟
3. هل هناك إمكانية لزيادة نسبة الزائرين إلى الضفة الغربية عبر برامج توعية من القطاعين العام والخاص؟
4. هل هناك حاجة لتنظيم ومراقبة هذه التجارة؟ أم أن مراقبتها قد تؤدي إلى نتائج عكسية؟
5. هل يمكن البناء على التجارب الاستثمارية الناجحة بين الطرفين؟ وما هي سبل تعزيزها؟
6. ما هو دور الغرف التجارية في تعزيز المبادلات التجارية؟ ما هي البرامج التي يمكن وضعها من قبل هذه الغرف؟
7. ما الذي تقوم به السلطة والقطاع الخاص من تهيئة للخدمات السياحية واللوجستية في المدن الرئيسية؟

المراجع

- رجا الخالدي وقصي السطري، "تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي داخل إسرائيل: بديل عربي شمالي" للأسرة، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 2014.
- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، تقدير حجم مشتريات السلع والخدمات من قبل فلسطيني الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية، رام الله، تموز 2013.
- الإدارة المدنية الإسرائيلية، "الآثار الاقتصادية للزوار العرب الإسرائيليين إلى الضفة الغربية- نظرة عامة حول آثار تدابير بناء الثقة 2010": <https://www.scribd.com/doc/50434209/Israeli-Arabs-and-West-Bank-Economy>
- السلطة الفلسطينية، وزارة السياحة، دائرة الإحصاءات، حزيران/يونيو 2014.

- Ahmad H. Sa'di , "Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market", Sociology August, 1995 vol. 29 no. 3 p.429-451.
- Khalidi R. and Shehadeh M. "Israel's 'Arab economy': new politics, old policies", in Rouhana N. (ed.) Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State, Cambridge University Press, 2017.
- Shehadeh M. and Khalidi R., "Impeded development: the political economy of the Palestinian Arabs inside Israel" in Turner, M. And Shweiki, O. (eds.) Decolonizing Palestinian Political Economy London: Palgrave Macmillan, 2014.